



## أثر القيادة الاستراتيجية في تطوير العمل البرلماني



إدارة المعرفة

## أثر القيادة الاستراتيجية في تطوير العمل البرلماني

### مفهوم الديمقراطية و النظام البرلماني

#### 1. مفهوم الديمقراطية:

كلمة الديمقراطية بالإنجليزية : democracy أصلها باليونانية (demoskratia) ؛ حيث تتكون الكلمة من جزأين : الجزء الأول من كلمة ديموس : باليونانية (Demos) ، و معناها : عامة الناس ، أو الشعب ، و الجزء الثاني كراتوس : باليونانية (Kratia /kratos) و تعني : حكم ، فيُعطي مجموع الكلمة معنى و هو : حكم الشعب ، أو حكم عامة الناس .

و ترى دائرة المعارف البريطانية أنه يمكن إستخدام الديمقراطية لمعانٍ عدة منها : النيابية ، و القانونية ، و المباشرة . أما الديمقراطية المباشرة فهي التي تُعتبر شكلاً من أشكال الحكم العديدة ، حيث يمارس المواطنون فيها حق إتخاذ القرار في الأمور السياسية بناءً على رأي الأغلبية، و قد تُستخدم كلمة الديمقراطية أيضاً لوصف أيّ نظام آخر ؛ سياسياً كان أم إجتماعياً أم اقتصادياً . أما دائرة المعارف الأمريكية فتعرّف الديمقراطية بأنها : الطرق المختلفة التي تجعل الشعب مشتركاً في الحكم ، و هذه الطرق منها المباشرة ، و منها اللبرالية التي تعتمد على التمثيل الشعبي ، و الحكومة الدستورية ، و حب الإنتخاب العام ، و هذا النوع من الديمقراطية سائدٌ في الولايات المتحدة و بريطانيا و لأن تطور الدساتير جنباً إلى جنب مع تطوّر فكرة الديمقراطية ؛ فقد مرت الحركة الدستورية في العالم بالعديد من التغيرات ، منها ما كانت تأسيسية ، مثل الدستور الأمريكي و الفرنسي ، و منها ما كانت لدساتير دول مستقلة حديثاً ، أو ظهرت بعد تفكك الإتحاد السوفيتي ، كما هو الحال في دول أوروبا الشرقية ، و منها ما كانت إنطلاقاتها مع صعود قوى جديدة ، كالهند و تركيا و البرازيل . و على الرغم من وجود مسارات تحول ديمقراطي عديدة ، إلا أنّ تلك الدول إعتمدت على مجموعةٍ معينةٍ من العوامل عند كتابة و إعتقاد دساتيرها ، أهم تلك العوامل : مستوى التطور الاجتماعي في البلد ، و ظروف البلد الإقليمية و الدولية في لحظة التحول الديمقراطي ، و لهذا السبب فإن الدستور و النظام المناسبين لبلدٍ معين قد لا يتناسبان مع آخر ، فالتحول الديمقراطي لدولة ما لا يكون إسقاطاً للدستور القديم بشكلٍ كاملٍ بالضرورة ، بل قد يكون بإجراء مجموعةٍ من التعديلات عليّة ؛ ليتناسب مع المرحلة الجديدة و طبيعتها.

## أنواع الديمقراطية : يمكن تقسيم الديمقراطية إلى نوعين و هي :

### - الديمقراطية المباشرة :

أو ما يُدعى بالديمقراطية النقيّة ، حيث يصوّت الشعب على القرارات التي تصدر من الحكومة ، كالمصادقة على القوانين التي تم وضعها حديثاً أو رفضها ، و سُميت بالديمقراطية المباشرة ؛ لأنّ الناس فيها يمارسون حقهم بشكل مباشر في صنع القرار دون وجود وسطاء ، أو من ينوب عنهم ، و قد كان هذا النوع من أنواع الحكم نادراً ، لوجود صعوبة في وجود و جمع الأفراد في مكان واحدٍ ، من أجل إجراء عملية التصويت على القرارات التي تم وضعها ، و لذلك فإنّ جميع الديمقراطيات السابقة ذات النوع المباشر كانت في حدود مجتمعاتٍ صغيرة ، و ممن أشتهر بالديمقراطيات المباشرة أثينا القديمة .

### - الديمقراطية النيابية :

و هو النظام السياسي الذي يُصوّت فيه على إختيار أعضاء الحكومة من قبل أفراد الشعب ، و هؤلاء الأعضاء يتخذون القرارات التي تتلاءم مع مصالح الناخبين ، و سُميت كذلك لأنّ الشعب لا يصوت بنفسه على القرارات الي تتخذها الحكومة ، بل ينتخب النواب الذين يقرّرون عنهم ، و قد إنتشر هذا النوع من الديمقراطية في الأزمنة الأخيرة ، حتى أصبحت أغلبية سكان العالم يسرون في حكمهم على هذا النوع النيابي ، و الذي يُطلق عليه أيضاً ( في حالات خاصّة ) بالنظام الجمهوري .

## □ وسائل الديمقراطية

**الإقتراع :** هو الوسيلة الأساسية لإسناد السلطة في الديمقراطية المعاصرة ، و أصبحت الانتخابات أمراً سائداً ووارداً بسبب إستحالة تطبيق النظام الديمقراطي المباشر ، كما هو وسيلة فعالة لمشاركة أكبر عددٍ ممكن من المواطنين في عملية إسناد السلطة و يجب أن يكون الإقتراع عاماً دون أن يكون مقيداً لأنه يتراوح بين حق شخصي ووظيفة أو حق ووظيفة أو أنه سلطة قانونية تعطى للناخبين لتحقيق المصلحة من خلال التمثيل الشعبي و الانتخابات و الديمقراطية تنادي أن تضمن لكل شخص حقوقه و قيمة الإنسانية في المجتمع ، بمعنى أن الفرد ليس مجرد وسيلة لغاية فرد آخر بل له خصوصيته و حقوقه التي لا بد من توظيفها في محطات معروفة و ممارستها بشكل قانوني .

إن أحد حقوق المواطنة هي حق الانتخابات ، و ليست المواطنة صفة وقتية تثبت للفرد في فترة الانتخابات ثم تزول بعدها ، و من أجل بناء مجتمع ديمقراطي ، فعلى الدولة أن تفسح المجال لمشاركة أكبر عدد من الأفراد في الأهداف الكثيرة و المتنوعة ، و المشاركة الفاعلة من المؤكد تتطلب توسيع دائرتها لأن المشاركة في صورتها الحقيقية هي جزء من حركة الإصلاح في المجتمع .

لم يعد حق الإقتراع في المجتمعات المعاصرة من الحقوق السياسية فقط ، بل تجاوز هذه السمة حتى أصبح تنص عليه الدساتير في دول العالم .

و قد تتنوع آليات الانتخابات من بلد إلى آخر ، و لكن القواعد الأساسية تبقى واحدة لدى جميع المجتمعات الديمقراطية ، و هي إتاحة الفرصة أمام كل المواطنين ذوي الأهلية لأداء بأصواتهم ، و حمايتهم من الوقوع تحت تأثير أي نفوذ لدى ممارستهم لحق التصويت ، و فرز عدد الأصوات بطريقة تتسم بالنزاهة و المصادقية .

### مفهوم النظام البرلماني

**مفهوم البرلمان :** كلمة برلمان مستعربة و ليست عربية الأصل ، و هي عبارة عن مجلس يجتمع فيه ، حيث يتم تداول وجهات النظر و تقليب الآراء ، فهي إذن مناقشة تتسم بالتبادل ، أي تبادل وجهات النظر ، أي المدأولة بالتعبير البرلماني ، و أهمية تبادل وجهات النظر لإبراز محاسن و عيوب كل منها ، و من ثم فإن الممارسة البرلمانية لعملية تبادل وجهات النظر سوف تتناول البدائل و التوفيق بينها ، أي الحلول الوسط بالتعبير البرلماني .

كما عُرف النواب بأنه ذلك المجلس الذي أُنخب أعضاؤه من بين صفوف الأمة و من سائر طبقاتها .  
و النظام النيابي يقوم على أسس هي :

1. تكوين البرلمان أساساً عن طريق الانتخاب

2. تجديد البرلمان بعد فترة معينة

3. إعتبار عضو المجلس ممثلاً للشعب في مجموعه لا للدائرة التي إنتخبته .

4. إستقلال البرلمان عن الناخبين مدة نيابته

و عن أهمية البرلمان ، يذكر الفقهاء بأنه هو عصب النظام النيابي في كل دولة و مستودع الفكر و الخبرة ، و مصدر قوة الدفع فيها ، إما إلى التقدم أو التعثر ؛ بسبب مكانته العليا بين المؤسسات الدستورية في الدولة ، و نظرة الشعب إليه و قد وكله بالتشريع و إقرار السياسات و مساءلة الحكومة ، فالبرلمان إذن يستمد أهميته بما يناط به من إختصاصات سواء تلك التي تتعلق بالتشريع أو الرقابة أو حتى كونه معبراً عن الرأي العام للشعب .

**التعريف بالعمل البرلماني :** سلكت بعض الدول - بعد مرحلة نشأة الدولة - مسلكاً جديداً لتحقيق رقابة الشعب على أعمال الحكومة ، فوجدت سبيلها إلى ذلك في نظام يسمى بنظام المفوض البرلماني ، يستند هذا النظام على مبدأ سيادة الشعب ، و بذلك يستطيع الشعب - ممثلاً في البرلمان - أن يراقب إلتزام الحكومة بمبدأ سيادة القانون .

لما كان الشعب ليست لديه القدرة الكافية لممارسة الرقابة على إلتزام الحكومة ، و ذلك لإعتبارات سياسية و فنية ، فإنه يدع مهمة الرقابة لنظام متخصص هو ما عرف بنظام المفوض البرلماني قديماً ، يحقق هذا النظام التوازن بين الشعب و السلطات التنفيذية ، و يختلف عن نظام رقابة القضاء على أعمال الإدارة العامة في السلطة و قد يكون هذا النظام مكماً لنظام الرقابة القضاء .

### دور البرلماني القيادي الإستراتيجي

#### دور البرلماني القيادي الإستراتيجي داخل البرلمان :

يتناول هذا المبحث دور البرلمان القيادي الإستراتيجي داخل المؤسسة التشريعية ( البرلمان ) و هو دور يرتبط بأربعة محاور تتعلق بما يدور داخلها و يشمل ذلك الممارسة النيابية داخل البرلمان و المداولات التي تتم داخل البرلمان كهيئة و هي مجتمعة بكامل عضويتها ، كما يشمل دور البرلماني الإستراتيجي داخل اللجان المتخصصة المتفرعة من البرلمان ، و أخيراً علاقة البرلماني القيادي الإستراتيجي مع بقية الأعضاء .

#### أ. الممارسة النيابية داخل البرلمان :

من خصائص النظام الديمقراطي النيابي أن يكون عضو البرلمان ممثلاً للأمة كلها لا للدائرة الانتخابية أو لحزبه فقط . و ليس معنى ذلك ألا يهتم النائب البرلماني بمصالح دائرته أو حزبه ، بل يجب أن يعمل - في إستقلال تام عن ناخبيه - على رعاية المصالح القومية العليا للأمة كلها .

## ب- دور البرلماني القيادي الإستراتيجي داخل هيئة البرلمان :

كما هو معلوم بالضرورة فإن البرلمانات تؤدي مهامها التشريعية و الرقابية في شكل هيئة أو عبر لجائها المتخصصة و تعد الصيغة الأولى أو ما يعرف بهيئة المجلس أو البرلمان الأكثر إنتظاماً و الأوفر مشاركةً من قبل الأعضاء و تختلف الصور التي تطرح بها المواضيع داخل البرلمان و التي غالباً ما تبحثه لجنة مختصة و هي لجنة تضم كل رؤساء اللجان المتخصصة بالبرلمان و يرأسها رئيس البرلمان ، و هي تضع جدول أعمال البرلمان و تحدد المواضيع المراد بحثها سواء تلك التي تتعلق بمشروعات القوانين أو المسائل المستعجلة أو طلبات الإحاطة أو مناقشة خطاب الدورة . كذلك يشمل جدول الأعمال أهم المواضيع و هي الموازنة العامة للدولة و مشروعات القوانين المصاحبة لها . هذه القضايا و غيرها تشكل أساسيات النشاط البرلماني و الذي يشارك فيه كل أعضاء البرلمان وفق حقوق و فرص متساوية نصت عليها اللوائح المنظمة لأعمال البرلمان و التي تقر من قبل أعضائه مجتمعين (و ذلك بحسب رؤية الباحث التحليلية ) .

في هذا الإطار فإن للبرلماني القيادي الإستراتيجي دوراً هاماً في إثراء النقاش و قيادته بل ووضعه في مساره الصحيح من حيث النظر إليه في أطره الإستراتيجية و أهميته الحيوية و أبعاده المحلية و الإقليمية و الدولية و إنعكاساته على مجمل الأوضاع و مردوده الإيجابي و السلبي .

في هذه الحالة يرى الباحث أن البرلماني القيادي يتمتع بميزات تجعله ينظر للقضايا نظرة قومية استراتيجية ، و له رؤية محددة يسعى لتطبيقها على أرض الواقع مما يجعله يثرى البرلمان و لجانه المختلفة و نشاطاته كافة بالنقاش و الحوار و أوراق العمل و جلسات الإستماع ، بل و التعاون مع الجهاز التنفيذي و المؤسسات البحثية و الأكاديمية لدراسة الأفكار و الرؤى و البحث عن حلول أفضل .

ينظر البرلماني القيادي إلى المواضيع المطروحة نظرة من ينوب عن الأمة بأكملها و هنا تتجلى معالم شخصيته الوطنية التي لا تركز للإنتماءات الحزبية ، فهو أنتخب و أختير كمثل لجميع المواطنين ، لذا فإن صفاته و ميزاته و أساليب قيادته تشكل عوامل إسناد لدوره الإداري و القيادي و هو يؤدي مهامه . فالبرلماني القيادي الإستراتيجي و الذي يتأثر بالفرص و المهتدات في البيئة الخارجية ، و بنقاط الضعف و مصادر القوة ، و الموارد داخلياً ، و بتوقعات و مصالح أصحاب المصلحة .

لأجل ذلك فهو يلتفت في تناوله نحو الأمور و المسار الإستراتيجي و مواجهة التحديات و المهددات و تحديد الرؤى و الأهداف الإستراتيجية على المدى البعيد فضلاً عن الإستفادة من الفرص المتاحة و البدائل . و إذا أُتيحت فرصة الإسترسال في ما تقدم نجد أنّ المواضيع و القضايا التي تثار داخل البرلمان يتم التعامل معها من منظورين ، أحدهما داخلي و الآخر خارجي .

و يرى الباحث إن البرلماني القيادي الإستراتيجي لا بد أن يضع نصب عينيه و هو يتعامل مع البيئة الداخلية للبرلمان ضرورة السعي للتوافق الإيجابي مع مكونات عضوية البرلمان كبيئة داخلية تمثل منظومة صوتت أهدافها نحو قضايا مواطنيها لذا فإن منهج التراضي يعتبر محور الارتكاز و الضمان الأكيد لنجاح البرلماني . كذلك فالبرلماني القيادي لا بد أن يكون ملمّاً بالبناء و التطور المؤسسي للبرلمان مع الوقوف على السياسات و الوسائل المتبعة ، إضافة إلى ثقافة العمل البرلماني و التطور الدائم للأداء . و هذا يعني إدراك الإتجاه الإستراتيجي لها و لبيئتها الداخلية. إن كان ما سبق يعني بالتعامل مع البيئة الداخلية للبرلمان فالباحث يرى إن التعامل مع البيئة الخارجية لا بد أن يكون موضع إهتمام من قبل البرلماني القيادي الإستراتيجي . و البيئة الخارجية للبرلمان يقصد بها كل الكيانات ذات الصلة بالبرلمان و يشمل ذلك مؤسسات الدولة المختلفة و على رأسها الجهاز التنفيذي و منظمات المجتمع المدني و التي أضحت تلعب دوراً أساسياً في رسم السياسات و توجيه الرأي العام كما تشمل البيئة الخارجية العلاقات الإقليمية و الدولية سواء للدولة بصفة عامة أو للبرلمان بصفة خاصة و ذلك من منظور علاقاته مع نظرائه من البرلمانات .

و يرى الباحث هذه المنظومة من السياسات و المؤسسات تتطلب من البرلماني القيادي الإستراتيجي أن يكون في موقف المحلل لوضع البرلمان و المنتسبين لمراكز التنافس فيه كمؤسسة رائدة ذات قدرات ، و الناظر إلى المهددات و المخاطر التي تحيط ببلاده و كيفية السيطرة عليها.

إن هذا التعامل مع البيئة الخارجية يتطلب من البرلماني الإستراتيجي النظر و أخذ الأمور بدرجة عالية من التوقعات غير المضمونة لأنه يخطط للمستقبل على ضوء معلومات محددة ، كما يتطلب ذلك منه منهجاً تفكيرياً و تطويرياً متكاملأ يتجاوز الأطر التنظيمية و الإنتماءات المحدودة ، لأن التحديات الخارجية تؤثر على المصالح القومية العليا لبلاده .

### ج \_ دور البرلماني القيادي الإستراتيجي داخل اللجان :

يرى الباحث إن البرلمانات درجت و بصورة شبه موحده على إدارة نشاطها عبر لجان متخصصة و هي و إن اختلفت في مسمياتها لكنها تشترك في أهدافها العامة و الرامية إلى إيلاء الجانب التخصصي فرصة المساهمة في تطوير الأداء البرلماني و تجويده .

تتكون اللجان عادة من أعضاء ينضمون إليها وفق رغباتهم الشخصية أو بناءً إلى توجيه جماعاتهم التي اختارهم ليضطلعوا بأدوار محددة . و تعتبر اللجان العمود الفقري للبرلمان ، و تُكسب قوتها و فعاليتها البرلمان حيويةً و تميزاً ذلك أن القضايا موضع النقاش داخل البرلمان عادة ما تُحال إلى اللجان المتخصصة سواء في الجانب التشريعي أو الرقابي أو غيره .

و بقدر ما يحتاج النقاش داخل هيئة البرلمان لمن يأخذ به من منظور استراتيجي ، فإن العمل داخل اللجان لا يقل أهمية عن ذلك ، و هنا يبرز دور البرلماني القيادي الإستراتيجي بكل ميزاته فهو يعمل على توحيد أعضاء اللجنة على اختلاف إنتماءاتهم و قدراتهم حول تطلعات مستقبلية كما يعمل على خلق فرص المشاركة و يعمل على تحفيز الأعضاء و بناء تحالفات داخلية حول أولويات الإستراتيجية للجنة في إطار صياغة الأولويات و الأهداف الإستراتيجية للبرلمان .

يسعى البرلماني القيادي الإستراتيجي كذلك لتوحيد وجهات النظر المختلفة حول رؤية مستقبلية موحدة و هدف مشترك ، كي يعطي فرصة لتطوير قدرات الأفراد بحيث يزيد وعي العضو في



إنجاح عمل اللجنة ككل ، كذلك فإن البرلماني القيادي الإستراتيجي يجتهد في الاستغلال الأمثل للموارد البشرية و التي يمثلها أعضاء اللجنة أو أي جهات إستشارية ترفد بأرائها و خبراتها ، كما يندرج في سعيه تطوير إلتزام أعضاء اللجنة تجاهها .

و يرى الباحث أن هذه الإشارات و غيرها تجعل من البرلماني القيادي الإستراتيجي صاحب مبادرات تثرى التجربة البرلمانية و تعلى من شأنها و تعظم دورها و تعمل على تطويرها وفقاً للرؤية المستقبلية و الأهداف الكلية و صياغة الخطة الموضوعية لها و الأنشطة و تتدرج إلى مرحلة تقييم أدائها ، و هذا هو المنهج العلمي الذي يجعل البرلمانات مؤسسات تحظى بإحترام المواطنين و النظر إليها باعتبارها المعبرة عن آمالهم و تطلعاتهم .

### د- دور البرلماني القيادي الاستراتيجي مع بقية أعضاء البرلمان

تعتبر العلاقات بين أعضاء البرلمان ذات أهمية قصوى ، فإن كل الإجراءات داخل البرلمان تحكمها لائحة تنظيم أعمال المجلس . و يرى الباحث أن البرلماني الإستراتيجي هو الأنصع حجة في إقناع الآخرين و هو الموطأ أكناً مما يجعل الآخرين يألفونه و يستمعون إليه و يتجاوبون مع طرحه بل و يدفعهم طواعية لتبني رؤاه و التي هي تعبير عن رؤى حزبه . و حتى يأتي ذلك له فهو مطالب بتوسيع دائرة الشورى و التواصل مع عضوية الأحزاب الأخرى و القسمة العادلة في توزيع الأدوار و الإنحياز المتجرد للحق و الحقيقة .

تنطلق أهمية البحث من الدور الاستراتيجي للبرلماني القيادي و مدى تأثيره في ترسيخ التجربة البرلمانية تشريعاً و رقابةً ، كما أن للبرلماني القيادي دوراً قومياً في تعزيز المشاركة السياسية ، كما أن للتجارب البرلمانية دوراً أساسياً في تحقيق التنمية و الاستقرار السياسي .

### التوصيات

1. توصي الدراسة بأهمية سن القوانين ووضع اللوائح اللازمة التي تمكن البرلمان من القيام بدوره الرقابي و التشريعي مع ابتكار وسائل رقابية حديثة بما في ذلك الزيارات الميدانية .
2. إنشاء مركز للتدريب و رفع قدرات البرلمانيين و الموظفين بالبرلمان ليأخذوا بأسباب الرقي المهني و إكتساب المعارف مما يجعل البرلمان مؤسسة قوية تتميز بموارد بشرية مؤهلة .
3. تأسيس بنك للمعلومات خاصة البرلمانية كأحد المرجعيات الهامة للمعلومات مع الوسائط التقنية الحديثة .
4. إنشاء اجسام تنسيقية للدوائر الانتخابية تحدث الربط بين النواب من جهة و الناخبين و منظمات المجتمع المدني من جهة أخرى و بما يوفر أرضية مشتركة للتشاور في القضايا البرلمانية خاصة و مشروعات القوانين و السياسات العامة بصورة كلية .
5. ضرورة النظر في أداء النواب داخل و خارج البرلمان خاصة دورهم في اللجان المتخصصة و مشاركتهم في جلسات الإستماع و إرتباطهم بدوائر و منظمات المجتمع المدني .
6. إعداد النائب البرلماني على أسس علمية و تأهيلية و تثقيفية حول التفكير و التخطيط الاستراتيجي لإسناد مشروع البرلماني القيادي الإستراتيجي مع أهمية الوقوف على تجارب البرلمانيين و القادة الإستراتيجيين إقليمياً و دولياً .

### المقترحات :

1. إنفتاح البرلمان على المجتمع المدني و التعاون معه ليقوم البرلمانيون بدورهم كاملاً .
2. قيام دورات تثقيفية حول التفكير و التخطيط الاستراتيجي .

المرجع :

▪ <http://search.mandumah.com/Record/926030>